

# الدولة الديمقراطية هي دولة المواطنة

حسين درويش العادلي



((1))

لا فكاك من الترابط العضوي بين الديمقراطية والمواطنة، فكلاهما يُنتج الآخر رغم عوارض التنكّر الذي يعترّي علاقتهما البُنْيوية كما في الدولة المستبدّة اللاغية لفروض واستحقاقات المواطنة. من هنا فليس كل مواطنة ديموقراطية، إلا أن كل ديمقراطية حقيقية مواطنة. إنّ المواطنة الحقّة هي وليدة النظام الديموقراطي القائم على مبدأ سيادة الشعب والإعتراف والتمكين لحقوق رعايا الدولة وفي طبيعتها المساواة والتكافؤ وحق الإختيار والمشاركة السياسية. إنّ الدولة الديمقراطية تعي أنّ المواطنة الصالحة والفعّالة تمثّل إمكانية مثلى لتكريس سيادة القانون وحكومة الشعب، ومن هنا أيضاً تنتج التبادلية العضوية بين الديمقراطية والمواطنة، إذ تكون المواطنة على أساس هذه التبادلية المنطلق للمطالبة بالديمقراطية لغرض صنع السلطة المتأتية من خلال حق المشاركة، لأنّ الديمقراطية في حقيقتها تعني حكم ممثلي الشعب بموجب القيم الديموقراطية وعلى رأسها قيم المواطنة الحقّة والفعّالة.

## ((2))

إنَّ كافة أنماط المواطنة غير الديمقراطية هي مواطنة منقوصة، فالمواطنة المضطهدة والباهتة والمهمشة والمحجورة.. هي مواطنة ناقصة ومنقوصة إذ أنَّ وجودها مقترن بالانتهاك القانوني والسياسي والثقافي بفعل التمييز أو الإستبداد أو الإستعباد. ولتمتع المواطنة بكامل وجودها واستحقاقاتها يتوجب اعتماد النظام الديمقراطي الذي يعني دولة القانون والمؤسسات المستندة إلى إدارة المواطنين واختيارهم الحر ومساهماتهم الفعّالة في خلق تجاربهم على أساس من الحرية والأهلية التامة غير المُصادرة. من هنا يُعتبر المواطن في الدولة الديمقراطية كيان سياسي كونه أساس العملية الديمقراطية القائمة على الإنتخابات الحرة، فتمتعه بالمواطنة الكاملة غير المنقوصة يعني ممارسة وتفعيل حقوقه الأساسية وفي طليعتها حقه السياسي من خلال الترشيح والإنتخاب، وهو ما سينتج عنه نظام الدولة الديمقراطي.

## ((3))

لذا لا يمكن ضمان المواطنة الكاملة إلا وفق قواعد النظام الديمقراطي، فالإقرار بالحقوق المدنية والقانونية والإجتماعية والإقتصادية والسياسية ليس كافياً للتعبير عن مراعاة وتكريس مبدأ المواطنة واستحقاقاته دون حاضن من نظام سياسي يفعلها بالمشاركة الحقيقية وهو ما وجود به النظام الديمقراطي ذاته. إنَّ المواطنة الديمقراطية هنا ليست عبارة عن قيمة ناجمة عن توافق عقدي جامد بين الدولة ورعاياها، بل هي التوافق والمشاركة والإعتماد المتبادل والإعتراف المشترك، وعليه فهي رابطة عضوية فعّالة وزاخرة بالحركة والنتاج على قاعدة الحقوق الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية والمدنية العامة.

## ((4))

إنّ قاعدة الحقوق والواجبات الوطنية التي يُنتجها النظام الديمقراطي هي قاعدة الفاعلية المجتمعية التي تُنتج التناغم والتطور الوطني، فلا يمكن تصور فاعلية مجتمعية حقيقية مع غياب الحقوق ومصادرتها تحت وطأة الإستبداد، فكما لا عضوية حقيقية بين الدولة ورعاياها في ظل الإستبداد، كذلك لا فاعلية حقيقية معطاءة وتصاعدية في ظل الإستبداد. إنّ المنظومة القانونية والثقافية التي تُنتجها الديمقراطية على قواعد النظام والقانون والمساواة والحرية والمشاركة هي ذاتها مقومات المواطنة الفعّالة الواهبة للتجدد والإندكاك الصميمي بالدولة.

### ((5))

إنّ الإندكاك الصميمي بالدولة لا ينبثق عن تعاهد سياسي ترتضيه الجماعة السياسية المكونة للدولة فحسب، بل هو أيضاً رهن الإلتزامات الدستورية والقانونية التي تُلزم الدولة بكافة مقوماتها الطبيعية، وفي مقدمة الإلتزامات حماية الحقوق الإنسانية والوطنية وتجنز المؤسسات الراعية لكل الوطني الداخل في تشكيلة الدولة، وهنا يكون الإندكاك بالدولة خير تعبير عن الإنتماء والولاء والإرادة الصادقة في انخراط المواطنين بفاعليات الدولة ومشاريعها بجدية وشوق. وإذا ما تخلفت الدولة عن الإلتزام بمنظومة الحقوق تجاه رعاياها فلا تلبث أن تتحول إلى قيد وأسر.. لتفقد الدولة بعدها المبرر الموضوعي لوجودها أصلاً.

### ((6))

إنّ المبرر الموضوعي لوجود الدولة يتمثل أساساً بتحقيق المصالح العامة، وتحقيق المصالح العامة المعبرّة عن طموح وأمل الجماعة السياسية المُشكلة للدولة لا تنشأ إلا على أساس الإعتراف والمشاركة وقاعدة الحريات. إنّ الدولة هي ذلك الجوهر المُنتج لأننا الوطنية الجماعية الكلية من خلال حركة التفاعلات العميقة لمكوناتها الأصلية من مجتمع ونظام وإقليم وسلطة، والمواطنة هي الرابط الموضوعي والقانوني الذي يشد مكونات وأركان الدولة بما يحقق مصالح المنتمين

إليها، وكلما كان رابط المواطنة فعّالاً وحقيقياً ومتمرساً كلما أنتج  
جوهرأ متطوراً وفعّالاً ومتجذراً يُسمّى الدولة. ولن يتم إنتاج هذا  
الجوهر المتمثل بالدولة إلا من خلال الديمقراطية التي تُقر وتُقرز  
حاكمية القانون وسيادة المؤسّسات الدستورية على أرضية الحرية  
والمساواة والتكافؤ والالتزام والإلزام. من هنا كانت الدولة  
الديمقراطية منتجة للمواطنة لأنها تقوم على قوة وسيادة قوانينها  
ومؤسّساتها، وقوة مجتمعها وفاعليته وحركيته، وبنفي مظلة الإستبداد  
عنه، وبإضعاف قبضة الحكومة عليه لضمان خلق حركية الإبداع  
والتطور المجتمعي الذاتي.